العدد (2571)
السنة العاشرة -السبت (25)
آب 2012

البنك المركزي يؤكد قرب تطبيق حذف الأصفار

مركز دبي للسلع: الدينار العراقي مثار اهتمام وحاجة السوق

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد مركز دبي للسلع المتعددة أن عملة الدينار العراقي تجتذب اهتمامه، في وقت أكد البنك المركزي العراقي أن مشروع حذف الأصفار سيمرر داخل مجلسي النواب والوزراء بعد انتهاء ما اسماها بـ"الزوبعة السياسية".

وقال الرئيس التنفيذي الأول لمركز دبي للسلع المتعددة أحمد بن سليم في تصريح صحفي لصحيفة (البيان الاقتصادي) إن بورصة دبي للذهب والسلع تتطلع إلى إدراج عقود عملاتٍ جديدة تلبي احتياجات السوق، مشيراً إلى أن محور الاهتمام بالنسبة لهذه المنتجات يتركز حول إضافة المزيد من أحجام وقيم التداول، بالنظر إلى أن الوسطاء والأعضاء يتطلعون إلى رؤية أحجام كبيرة من التداول.

وأضاف أنه إذا كان الروبل الروسي على رأس أولويات أعضاء البورصة، فإننا سوف نكون محظوظين بأن ننظر في هذا الأمر، كما أن عملة الدينار العراقي تجتذب اهتمامنا، بيد أنه أشار إلى إدراج مثل هذه العملات منذ الشهر الأول لتأسيس البورصة يعد خطأ. وردا على سؤال بشأن إمكانية إدراج عملة اليوان الصينية، أجاب بقوله إن هذه العملة ليست من نوعية العملات التي يمكن استبعادها، فهي عملة قوية تمثل اقتصاد دولة كبيرة، ولفت إلى أن دخول الصين السوق العالمية قد جاء مؤخراً، وإنه شخصياً بوصفه الرئيس التنفيذي لمركز دبي للسلع المتعددة بحاجة إلى أن يكون على يقين بتوافر المعرفة لدى الأعضاء والوسطاء بكيفية التعامل مع هذه النوعية من العملات.

ومن جهته عدَّ الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع غاري أندرسون، هدف تطوير تجارة المشتقات في منطقة الشرق الأوسط بأنه يعكس الدور المؤثر والمهم لأسواق الشرق الأوسط في رفع مستويات وأحجام التداول، ودلّل على ذلك بإشارته إلى أن ما يزيد على ٨٠٪ من أحجام التداول في البورصة يتأتي من منطقة الشرق الأوسط. ولفت إلى أن البورصة تتطلع إلى إطلاق مبادرات ومنتجات جديدة تهدف إلى جذب أعضاء جدد من مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية عبر العالم، حيث وصل عدد أعضاء البورصة إلى ٢٦٤ عضواً بحلول شهر تموز من العام الحالي، وأعرب عن اعتقاده بأن المبادرات الجديدة سوف تقود إلى المزيد من التنوع في قاعدة عملاء البورصة.

إلى ذلك قيّم اسكندر نجار، المدير العام لشركة الباري الشرق الأوسط الشرق تجاه البورصة نحو التوسع في نطاق المنتجات الاستثمارية التي يمكن تداولها في البورصة بأنه سوف يساعد بالتأكيد في تعزيز نموها، ودلّل على ذلك بإشارته إلى أن أحجام التداول في بورصة الذهب ارتفعت بما يعادل ١٧٢٪ خلال الأشهر الستة الماضية، رغم بقاء ظروف السوق العالمية صعبة طوال هذه المدة، مؤكداً بأنه لا يرى أي سبب يمنع بورصة دبي للذهب والسلع من الاستمرار في أدائها الجيد.

ونوه بأن العام الماضي وحده، شهد طرح بعض المنتجات والمبادرات الجديدة للتداول، مثل العقود الآجلة للنحاس، وخيارات الروبية الهندية، وتمديد ساعات التداول، وإطلاق أول أكاديمية لتداول المشتقات في الشرق الأوسط .

في غضون ذلك أعلن البنك المركزي أن مشروع حذف الأصفار سيمرر داخل مجلسي النواب والوزراء بعد انتهاء ما اسماها بـ"الزوبعة السياسية".

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح لوكالة /دنانير/ أن مشروع حذف الأصفار سيمرر داخل مجلسي النواب والوزراء خلال فترة قصيرة بعد انتهاء "الزوبعة السياسية"، منوها إلى أن جميع الكتل متفقة على أهميته وجدواه بالنسبة للاقتصاد العراقي.

وأضاف صالح أن "مشروعاً وطنياً كحذف الأصفار يحظى باهتمام الكثير من المسؤولين والمستشارين ولن يتم إهماله"، مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد إقراره بشكل نهائي.

وتابع صالح أن "جل ما يمنع إقرار المشروع هو وجود مخاوف لدى بعض السياسيين من توقيت المشروع إذ يتصور البعض أن يؤثر المشروع على الوضع العام للاقتصاد العراقي سلبا، وهذا غير صحيح إلا أن البنك يرى انه من الضروري احترام تلك الإرادات السياسية وانتظار فترة هدوء نسبي يكون فيها طرح المشروع أكثر ملائمة.

وقدر البنك المركزي العراقي الكلفة التخمينية لمشروع حذف الأصفار من العملة بحدود ١٧٢ مليار دينار.

وقالت دراسة أعدّها خاصة بمشروع حذف الأصفار "إن الكلفة الكلية التخمينية لمشروع حذف الأصفار بحدود مئة واثنان وسبعون مليار دينار".

وذكر البنك في دراسته إن أجور النقل والتأمين من دور الطبع إلى مطار بغداد الدولي بحدود (١٤٠)، احتسبت على أساس المعدل بين أعلى وأدنى سعر (٩٠-١٨٩) مليار دينار من العروض المقدمة من قبل الشركات.. وأضاف أن "الكلفة التخمينية لسك المسكوكات المعدنية من العملة الجديدة تبلغ (١٦) مليار دينار".

وتابع البنك "إن أجور نقل الشحنات، أيام الجمع والعطل الرسمية، ساعات إضافية.. إلخ تبلغ (١٥) مليار دينار".. ولفت إلى أن كلفة الحملة الإعلامية وتكاليف متفرقة بحدود مليار دينار.. واستذكر البنك كلفة عملية الاستبدال للفترة من ٢٠٠٣/١٠/١٥ لغاية ٢٠٠٤/٤/١٥ بلغت فيها أجور طبع ونقل العملة نحو (٢٤٠) دينارا، وأجور سك المسكوكات المعدنية بحدود (١٦) مليار دينار، وخاتماً مجموع التكاليف المخصصة للمصارف بلغت (١٣) مليار دينار.

وعلى صعيد ذي صلة اقترح البنك المركزي تشكيل لجنة عليا مشرفة على السياسة النقدية في العراق.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح في تصريح لوكالة دنانير: إن البنك اقترح على الحكومة تشكيل لجنة عليا مكونة من خبراء ومسؤولين من وزارة المالية والتخطيط وديوان الرقابة المالية ومجلس شورى الدولة واللجنة الاقتصادية في مجلس النواب واللجنة الاقتصادية البرلمانية لغرض الإشراف على السياسة النقدية في العراق.

وأضاف صالح أن البنك المركزي يسيطر على عمليات بيع العملة في العراق إلا انه غير مخوّل بالتحكم في جميع العمليات النقدية دون إشراف حكومي مباشر والذي سيمنح صلاحيات جديدة للبنك ويوفر عليه سيلا من الإجراءات والاتهامات في بعض الأحيان.

وتابع صالح أن البنك المركزي قرر مفاتحة الحكومة العراقية لغرض تشكيل اللجنة المقترحة مبينا أن الطلب أرسل بالفعل وانه لا يزال قيد الدراسة.

تقرير للأمم المتحدة: سرقة نحو 15 ألف قطعة فنية من العراق

□ بغداد/ متابعة المدى

كشف تقرير صادر عن الأمم المتحدة ان ما يقارب ١٥ الف قطعة فنية تمت سرقتها من العراق خلال احتلاله عام ٢٠٠٣.

وقال التقرير الذي نشرته وكالة /روسيا اليوم/: يقدر حجم عمليات غسيل الأموال على مستوى العالم بنحو ٥,١ تريليون دولار سنوياً، ينتج ٥٠٪ منها عن تجارة المخدرات، وتوزع البقية بين تجارة الأسلحة وتجارة التحف والآثار والاتجار بالبشر والدعارة وغيرها من الجرائم.

وحلت تجارة الأسلحة في المرتبة الثانية كشبكة تلف العالم بأسره، ويبرر تجار السلاح نشاطهم بأن الانسان في كل وقت عاجز عن الدفاع عن نفسه وأرضه وبيته وماله وأسرته وعرضه دون سلاح، إلا أن الحقيقة تكمن في كون مبيعات الأسلحة هي عنصر من عناصر منظومة مغلقة على ذاتها، حيث يصل حجم تجارة الأسلحة في العالم إلى ١,٦٥ تريليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم تجارة الأسلحة الدولية بلغ ٥٢ مليار دولار فقط في العام الماضي، ٢٠١١. شغلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بين الدول المصدرية للأسلحة والمعدات العسكرية حيث يصل نصيبها إلى ٣٠٪ من الحجم العالمي، وتليها روسيا (٢٣٪) فألمانيا (١١٪). في حين تتصدر الهند قائمة أبرز المستوردين للسلاح بنسبة ٩٪. وتليها الصين وكوريا الجنوبية ولكل منهما ٦٪، بينما تحتل الإمارات العربية المرتبة الرابعة بنسبة ٤٪.

وكشف تقرير للأمم المتحدة عن احتلال تجارة المخدرات المرتبة الثالثة عالميا وتختلف التقديرات لحجم هذه التجارة لكونها غير قانونية وتتحكم بها المافيات لتصل بعض التقديرات إلى ١,٥ تريليون دولار أي بما يعادل مبلغ نصف حجم التجارة العالمية. وفي الوقت الراهن أكبر مركزين لإنتاج المخدرات في العالم هما أفغانستان وأمريكا الجنوبية.

وتحل تجارة التحف الفنية (الأنتيكات) والآثار في المرتبة الرابعة، إلا أنه الأكثر ثباتا، إذ لم يتأثر بالأزمة الاقتصادية البتة وبقيت المزادات العلنية هي الوجهة الأولى لذوي الثروات الباحثين عن شهواتهم الفريدة ليقدموا مفاجآت بين الفينة و الأخرى بمدى سخاء وكرم الأغنياء عندما يتعلق الأمر بتحفة فنية كما حدث في شهر أيار من هذا العام، عند عرض لوحة الرسام إدوارد مانك المسماة "الصرخة" التي تحتوي في طرفها على قصيدة مكتوبة بيد الفنان نفسه لتباع بقيمة ١٢٠ مليون دولار، لتكسر الأرقام القياسية بكونها أغلى لوحة يتم بيعها بالمزاد العلني، وتصبح ثامن أغلى لوحة حتى تاريخنا هذا. أما أغلى لوحة في العالم فهي لاعبو الورق لبول سيزان بقيمة ٢٥٤ مليون دولار. إلا أن الجانب الأهم في تجارة الفن هو ما اصطبغ بالإجرام والسرقة فتحدث أغلب عمليات سرقة اللوحات والتحف الفنية في ظل حروب أو حملات عسكرية وعمليات غزو لدول أخرى أو حروب أهلية وهي حقيقة تعود لسنوات الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولم يختلف الأمر في التاريخ المعاصر، فحسب إحصاءات معلنة تعرض ما يصل إلى ٧٠٪ من مجموع التراث الأفغاني للسرقة بعد الغزو الأميركي فيما سرقت لوحات وتماثيل وقطع فنية لا تقدر بثمن في السنوات الأخيرة بهذا البلد المبتلى بحروب مزمنة. ووفقاً للأرقام المعلنة سرق نحو ١٥ ألف قطعة فنية في العراق بعد الغزو الأميركي لها. وتظهر المسروقات في المزادات وشبكة الانترنت لتتحول سوق اللوحات والتحف إلى بورصة عالمية تنمو مؤخرا في الخليج العربي

ارتفاع التضخم السنوي الأساس لشهر تموز الماضي إلى 140.7 %

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلن البنك المركزي العراقي عن ارتفاع التضخم السنوي الأساس لشهر تموز الماضي إلى ١٤٠,٧٪، عازية السبب إلى ارتفاع أسعار السكن والكهرباء والمواد الغذائية، فيما اعتبرت الارتفاع معقولاً ومسيطراً عليه.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز"، إن "التضخم السنوي الأساس ارتفع في شهر تموز الماضي إلى ١٤٠,٧٪ مقارنة مع التضخم السنوي الأساس لشهر حزيران الذي سجل ١٣٩,٦ ٪، مرتفعا بمقدار ٠,٨٪"، مبينا أن "هذا التضخم شهد ارتفاعا بنسبة ٥,٩ بالمائة عن شهر تموز من العام الماضي ٢٠١١".

وأضاف صالح أن "البنك المركزي يستبعد من مؤشرات التضخم المشتقات النفطية من النفط والغاز ضمن قسم الوقود ومجموعتي الفواكه والخضراوات الفرعيتين ضمن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية باعتبارها أسعار متذبذبة وغير مستقرة"، مشيرا إلى أن "التضخم السنوي الأساس معروف عالميا وهو يمثل ضغوط الإنفاق المستمرة".

وعزا صالح أسباب ارتفاع التضخم إلى "ضغوط الأسعار في الداخل من الخدمات كالسكن والكهرباء وكلف المواد الغذائية بعد انخفاض أسعار السلع الصناعية لمنطقة الدولار في سنة أساس ٢٠٠٥ بنسبة ٣٥ ٪"، مؤكدا أن "تشجيع الإسكان وتوزيع الأراضي سيخفف من حالات ارتفاع التضخم في العراق".

واعتبر صالح أن "هذا التضخم ما زال معقولا ومسيطرا عليه ما دام لم يصل إلى مرتبتين عشريتين"، لافتا إلى أن "البنك سيتخذ إجراءات معينة كاستخدام إشارة سعر الفائدة أو إجراءات أخرى في حال استمرار التضخم ووصوله إلى مرتبتين عشريتين". ويقصد بالتضخم الأساس هو نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك المحتسبة بعد استبعاد المشتقات النفطية (النفط، الغاز) ضمن قسم السكن ومجموعتي الفواكه والخضراوات الفرعيتين ضمن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية.

وأعلنت وزارة التخطيط، في ١٨ من شهر آب الحالي، أن مؤشرات التضخم السنوي للفترة من شهر تموز ٢٠١٢، قد ارتفعت بنسبة ٥,٧ بالمائة، فيما ارتفع التضخم الشهري الى ٠,٣٪.

يذكر أن البنك المركزي العراقي، ومقره الرئيس في بغداد ولديه أربعة فروع في البصرة والسليمانية وأربيل والموصل، أسس كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في ٦ آذار ٢٠٠٤، ويكون مسؤولاً عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي.

إلى ذلك أكدت عضو اللجنة المالية البرلمانية النائبة ماجدة التميمي ان العراق يعاني من تضخم وهمي لأعداد سكانه ما يؤثر سلبا في تقييم حجم الخدمات المقدمة له.

وقالت التميمي لوكالة /دنانير/: إن العراق يشهد تضخما سكانيا ناجم عن عدم نقل البيانات الحقيقية وبالتالي وصول بيانات مزيفة الى الجهات الحكومية.

وأضافت أن هذا التضخم ادى الى ايصال السلع والخدمات الى المواطنين وفق ارقام غير حقيقية مبنية على قاعدة معلومات مزيفة مما ألحق ضررا كبيرا بالبلاد.

وأوضحت التميمي أن العراق يعاني من مشكلة تشريعية كونه يطبق مبدأ توزيع عائدات النفط على أساس الكثافة السكانية ويهمل بشكل كبير مبدأ المحرومية، إذ انه يساوي بين المحافظات في حين تتباين الكثير من المحافظات في الإمكانات الاقتصادية والبشرية والزراعية.

وطالبت عضو اللجنة المالية الحكومة بوضع معايير دقيقة لفرز المحافظات على أسس صحيحة والسعي في تقديم الخدمات بدلا عن الانشغال بالمهاترات السياسية وتبديد ثروات الشعب الذي عانى ويعاني الكثير.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٥,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤,٠٠ آلاف دينار
برتقال	١,٥٠٠ الف دينار
موز	١,٥٠٠ الف دينار
تفاح	١,٥٠٠ الف دينار
عنب	١٠٠٠ الف دينار
تمر	٣٠٠٠ الف دينار
بطاطة	١٠٠٠ الف دينار
طماطة	١٠٠٠ الف دينار

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٦٦٠	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١٠٩	دولارات
الخام الامريكي	٩١	دولاراً